



الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية في الحد من المخاطر المالية  
(دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية)

**The Governance Role of Internal Audit in Reducing Financial Risks**  
*(A field Study on A sample of Sudanese Banks)*

د. محمد إسحق عبد الله أبكر

Mohammed Ishag Abdalla Abaker

أستاذ مشارك – جامعة بحري – كلية العلوم الإدارية – قسم المحاسبة والتمويل – السودان.

[Mohammedishag111@gmail.com](mailto:Mohammedishag111@gmail.com)



## الإطار العام للدراسة:

### المقدمة:

ظلت الأزمات المالية والاقتصادية متوالية خلال السنوات السابقة في العديد من الشركات، والتي تعود أسبابها إلى المخاطر المالية التي واجهتها الشركات من ناحية، وعدم إدارتها بصورة جيدة من ناحية أخرى، وانخفاض مستوى الإفصاح عن نوعية وحجم المخاطر التي تتعرض لها أساليب إدارتها، حيث أثرت هذه الأزمات تأثيراً سلبياً على الاقتصاد العالمي مما أثار اهتمام المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية (صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية) لدراسة أسباب هذه الأزمات وإيجاد الحلول المناسبة لها، ونظراً لتزايد هذه المخاطر المالية، ونتيجة التحولات والمستجدات الاقتصادية التي يشهدها العالم في ظل العولمة، يتطلب الأمر وجود مراجع داخلي ليقوم بدوره الحوكمي داخل الشركات ليحد من المخاطر المالية التي قد تواجهها تلك المؤسسات.

يمثل المراجع الداخلي حجر الزاوية للحوكمة، إذ يساعد المراجعون الداخليون الشركات علي تحقيق المساءلة والنزاهة وتحسين العمليات فيها، ويغرسون الثقة بين أصحاب المصالح والمواطنين بشكل عام، يؤكد معهد المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة (Institute of Internal Auditors IIA) علي أن دور المراجع الداخلي يعزز مسؤوليات الحوكمة في الإشراف والتبصر والحكمة، ينصب الإشراف علي التحقق ما إذا كانت الشركات تعمل ما هو مفروض أن تعمله ويفيد في اكتشاف ومنع الفساد الإداري والمالي، أما التبصر فإنه يساعد متخذي القرارات بتزويدهم بتقويم مستقل للبرامج والسياسات، والعمليات والنتائج، أما الحكمة تحدد الاتجاهات والتحديات التي تواجهها الشركات.

لذا تم اختيار موضوع الدراسة وهو الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية في الحد من المخاطر المالية لأن المراجعة الداخلية تعتبر أحد أهم الآليات الداخلية للحوكمة وقدرتها على تقويم مدى المخاطر المالية التي تتعرض لها الشركات والعمل على الحد منها.

### مشكلة الدراسة:

لقد شهد العالم في الآونة الأخيرة العديد من الظواهر التي ألفت بظلالها على مهنة المحاسبة والمراجعة، وفي ظل غياب المعايير المحاسبية والدور الحوكمي للمراجعة الداخلية، قد ينذر بتقشي الفساد وعدم تحقيق المؤسسات لأهدافها، وحماية حقوق مساهميها، وقد ينتج عنه الإفلاس وظهور الأزمات المالية. فعليه إن المراجعة الداخلية يمكن أن تفي بكافة الأغراض المطلوبة منها من حيث تطبيق مبادئ الحوكمة للحد من المخاطر المالية.

تناولت العديد من الدراسات السابقة المخاطر المالية في مختلف البلدان، منها دراسة (غالي، 2013م) تناولت الانعكاسات الحوكمية لدور المراجعة الداخلية كاستراتيجية لتعزيز أداء إدارة المخاطر بالمنشآت الصناعية المصرية، ودراسة (بركاني، 2015م) بحثت عن إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها على منح القروض في البنوك التجارية الجزائرية، وركزت دراسة (البواردي والعليمات، 2016م) على دور الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر المالية المرتبطة بسياسة تنوع الاستثمار في البنوك التجارية الكويتية، وهدفت دراسة (Adamu, et al., 2016) إلى معرفة تأثير كل من خصائص حوكمة الشركات ومعايير التقارير المالية الدولية IFRS7 على الإفصاح عن المخاطر المالية في البنوك النيجرية المدرجة في البورصة خلال الفترة (2008-2012م)، وسعت دراسة (Anson, 2016) إلى تقديم رؤى جديدة بشأن استخدام المشتقات المالية لأغراض التحوط ضد المخاطر المالية من جانب الشركات غير المالية من الأسواق الناشئة في رومانيا، بينما دراسة (Grazia et al., 2017) هدفت إلى تقديم الأدلة التجريبية حول ممارسات الإفصاح عن المخاطر المالية والعوامل الرئيسية التي تؤثر على قرارات الإفصاح عن المخاطر المالية في ألبانيا وإيطاليا، وركزت دراسة (Taiwo and Achugamonu, 2017) على التحقيق تجريبياً في التأثير الكمي لإدارة مخاطر الائتمان على أداء بنوك الودائع في نيجيريا ونمو الإقراض المصرفي خلال الفترة (1998-2014م)، وسعت دراسة (Ekinci, 2017) إلى إعادة النظر في مخاطر الائتمان في إطار مفهوم الاستثمار المالي في كل من ألمانيا وإسبانيا وإيطاليا خلال الفترة

(2004-2014م)، وتناولت دراسة (Linnet and Willy, 2017) تحديد إثارة إدارة مخاطر الائتمان على القروض المتعثرة في المصارف التجارية الكينية، وركزت دراسة (البراوي، 2018م) على إطار مقترح لتقييم أثر آليات الحوكمة على إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية المصرية، وسعت دراسة (Haitham and Abdul Hakim, 2019) إلى بيان أثر تطبيق محاسبة التحوط على الحد من المخاطر المالية المستقبلية للبنوك التجارية الأردنية، بينما (عبدالقادر وعبدالحמיד، 2020م) بحثت عن تقييم مخاطر السيولة المصرفية في البنوك التجارية الجزائرية باستعمال مؤشرات التحليل المالي دراسة لبنك السلام الجزائرية خلال الفترة (2015-2018م)، وتناولت دراسة (حمزة، 2021م) دور حوكمة الشركات في الحد من مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي بالمملكة العربية السعودية، بينما دراسة (بهلول وكلاش، 2022م) تناولت دراسة استطلاعية حول واقع وأفاق إدارة المخاطر المالية بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية. ومن الدراسات التي تناولت المخاطر المالية في السودان، دراسة (أحمد، 2016م) ركزت على صيغ التمويل الإسلامي ودورها في تقليل المخاطر المالية في المصارف السودانية المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، ودراسة

(الأمين، 2019م) بحثت عن الآليات المحاسبية للحوكمة المصرفية ودورها في الحد من المخاطر المالية في المصارف السودانية، ودراسة (حسن، 2020م) تناولت دور معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في الحد من المخاطر المالية وترشيد القرارات الاستراتيجية بالمصارف السودانية، بينما دراسة (محمد وآخرون، 2021م) تناولت مدى إسهام الأدوات المالية المشتقة في إدارة مخاطر الأسواق المالية بالتطبيق على سوق الخرطوم للأوراق المالية. بناء على ما سبق يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في تفشي ظاهرة المخاطر المالية في الاقتصاد العالمي مسبباً أزمات مالية عالمية، ومن ثم فإن الدراسة تبحث في ما إذا كان الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية- كأحد آليات الحوكمة- أدت إلى الحد من المخاطر المالية بالمصارف. لذلك يمكن للباحث أن يثير السؤال التالي: فما هو أثر للدور الحوكمي للمراجعة الداخلية في الحد من المخاطر المالية بالمصارف؟ وهي المشكلة التي تبحثها الدراسة.

#### أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى معرفة الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية في الحد من المخاطر المالية، وذلك من خلال بيان كيفية تفعيل دور المراجعة الداخلية - كأحد آليات الحوكمة - من أجل الحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية.

#### أهمية الدراسة:

تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في ما يلي:

- تتناول الدراسة أحد المجالات العلمية الحيوية ذات الصلة بتطوير أنشطة المراجعة الداخلية في ظل نظام الحوكمة في المصارف.
- مواكبة التطورات والاتجاهات الحديثة في البحث العلمي بشكل عام والفكر المحاسبي بشكل خاص، لنتناوله أحد الموضوعات الهامة على الصعيدين المحلي والدولي، والتي اكتسبت اهتمام المنظمات العالمية والباحثين عن الحد من المخاطر والفساد المالي لدى المؤسسات المصرفية.
- ندرة الدراسات والأبحاث المحلية التي تناولت الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية وأهميتها في ضبط وتعزيز الرقابة والحد من المخاطر المالية بالمصارف.

أما الأهمية العملية للدراسة فتمثل في التالي:

- تعد الدراسة ذات فائدة للممارسين المهنيين، من خلال قيامها بالمساعدة على حل المشاكل العملية التي تواجههم عند قيامهم بالمهام المناطة بهم، فضلاً عن قيامها بإنشاء وتطوير المعايير اللازمة لتفعيل الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية في المؤسسات المصرفية.
- تعزيز دور المراجعة الداخلية الحوكمي في الحد من المخاطر المالية وتوضيح رؤية الإدارة للوضع المالي ونتائج أعمال المصارف وأهدافها واستراتيجياتها لتحقيق تلك الأهداف، وبالتالي يساعد ذلك المؤسسات المصرفية لتحسين أدائها المالي بصفة خاصة وكفاءة الأسواق المالية بشكل عام.

### الإطار النظري وبناء فرضيات الدراسة:

#### الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية:

- تتمثل أهم آليات الحوكمة التي تساهم في تعزيز عملية المراجعة الداخلية في كل من لجنة المراجعة، ومجلس الإدارة، حيث أن لجنة المراجعة هي صاحبة الدور الأساسي في زيادة درجة الثقة في المعلومات الناتجة من تقرير المراجعة الداخلية، بينما يساهم مجلس الإدارة في تحديد نطاق عملية المراجعة الداخلية بما يساهم في استقرار مهام المراجع الداخلي (سعيد، 2013م، ص133).
- ومن خلال الاستقراء للفقهاء المحاسبي للدور الحوكمي للمراجع الداخلي نجد أن المراجع الداخلي جزء لا يتجزأ من نظام الحوكمة، حيث أن المراجع الداخلي يعتبر أداة رقابية بل بؤرة الرقابة من خلال الدور المحوري الذي يؤديه داخل المؤسسة، وعليه يمكن أن يكتمل الدور الحوكمي للمراجع الداخلي من خلال ما يلي (مقلد، 2019م، ص ص37، 38):  
الدور الذي يؤديه المراجع الداخلي من خلال أبعاد الحوكمة:

- **البعد الإشرافي:** يجب على المراجع الداخلي أن يكون مستشاراً لمجلس الإدارة من خلال إمداد مجلس الإدارة بالمعلومات الملائمة في التوقيت الملائم عن كيفية تحسين إجراءات إدارة المخاطر والتي من المفترض أن تتناغم مع إدارة المخاطر فيما يتعلق بتلك الإجراءات، وبالتالي يمكن لمجلس الإدارة أن يلعب دوره الإشرافي على أداء الإدارة التنفيذية مما يخفف من المخاطر المحتملة ويدعم مبادئ الحوكمة.
- **البعد الرقابي:** المراجع الداخلي من مهامه التحقق من مراجعة الضبط الداخلي والتحقق عما إذا كانت السياسات والإجراءات يتم تنفيذها، أيضاً التحقق من الفصل الوظيفي بين المهام، ومن مهامه تقييم نظم المساءلة ونظم الرقابة وبذلك يؤدي دوراً في البعد الرقابي مما يساهم ويدعم مبادئ الحوكمة.

- **البعد الأخلاقي:** المراجع الداخلي أداة سلوكية تتحقق وتقيم مدى التزام العاملين بأخلاقيات وممارسات المهنة كما أنه يؤدي دوراً من خلال الرقابة بالتعلم على مستوى إدارات الشركة وبذلك فإنه يساهم في تدعيم لائحة السلوك المهني بالمؤسسة مما يؤدي بذلك لدعم مبادئ الحوكمة داخل المؤسسة.
  - **البعد الاستراتيجي:** المراجع الداخلي أداة تقييمية، فمن مهامه تقييم الاستراتيجيات التي صاغتها الإدارة العليا، وتقييمها من حيث منطقية تطبيقها واقعياً على المدى الاستراتيجي.
  - **المساءلة:** المراجع الداخلي يؤدي دوراً هاماً وبما أنه أداة تقييمية، فإنه يقوم بالإبلاغ عن حالات انتهاك التشريعات والنظم والقوانين واللوائح الموضوعة ومتابعة المساءلة عن المخالفات.
- الدور الذي يؤديه المراجع الداخلي من خلال مبادئ الحوكمة:**
- **المبدأ الأول - ضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة:** المراجع الداخلي يؤدي دوره من خلال المساهمة في تطوير هيكل حوكمة الشركات وأن يتحقق من سلامة النظم الموضوعة ومدى توافقها مع المتطلبات القانونية والتشريعية كما يتحقق من توزيع المسؤوليات على الجهات الإشرافية والرقابية بالمؤسسة.
  - **المبدأ الثاني - حقوق المساهمين:** المراجع الداخلي يؤدي دوره من خلال قيامه بمراجعات مالية وإدارية ومراجعات مستندية ومراجعات مدى التزام والتحقق عما إذا كان هناك تماثل في المعلومات أم لا وإن حقوق الملكية سجلت لإصحابها الحقيقيين، كما أنه يتحقق من النظام الأساسي للشركة ويتحقق من كفاية وملائمة الإفصاح عن المعلومات للأطراف أصحاب المصلحة.
  - **المبدأ الثالث - المعاملة المتكافئة للمساهمين:** المراجع الداخلي يؤدي دوراً هاماً من خلال التحكم في المعلومات الداخلية من حيث تطبيق الرقابة وحيث لا تُستغل ويتم الاتجار بها مما يترتب عليه نقل الثروة، وبالتالي على المراجع الداخلي أن يتحقق من إن المساهمين نالوا حقوقهم من حيث التصويت والمعلومات التي تتعلق بحق التصويت.
  - **المبدأ الرابع - دور أصحاب المصالح في الحوكمة:** حيث أن القانون كفل حقوق أصحاب المؤسسات وحيث أن إطار ممارسات الحوكمة يتضمن الاعتراف بتلك الحقوق، فالمراجع الداخلي يتحقق من مدى التزام المؤسسة بحقوق حملة الأسهم وفي حالة انتهاك تلك الحقوق والتي تمثل خطر فعلي، فيجب على المراجع الداخلي التحقق من إجراءات تخفيف تلك المخاطر أو الحد منها وكذلك التحقق من سياسات التعويضات.

- **المبدأ الخامس - الإفصاح والشفافية:** يعد هذا المبدأ من أهم مبادئ الحوكمة حيث أنه يتفق مع مبدأ الإفصاح الكامل أحد المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وحيث أن هذا المبدأ انتهاكه يتمخض عنه مخاطر تتمثل في تماثل المعلومات، وبالتالي فإن المراجع الداخلي يتحقق أن مبدأ الإفصاح الكامل تم مراعاته من قبل الإدارة المالية وبذلك هذا الدور يدعم مبدأ الإفصاح والشفافية.
- **المبدأ السادس - مسؤوليات مجلس الإدارة:** المراجع الداخلي حلقة الوصل بين جميع الإدارات ومجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه مثل لجنة المراجعة وإدارة المخاطر، وبالتالي فإنه يساعد مجلس الإدارة في إمداده بالمعلومات المتعلقة بتقييم سياسات وإجراءات المخاطر من حيث تقديم تأكيدات عن عمليات إدارة المخاطر وأن المخاطر قد تم تقييمها بشكل صحيح، بالإضافة إلى تقديم تقرير عن تقييم المخاطر الرئيسية لمجلس الإدارة أضف إلى ذلك إنه يساهم في صيانة وتطوير أداة لتقييم الموازنات السنوية، كذلك يقدم تقيماً عن أداء المدراء التنفيذيين والتحقق من عمليات الاستحواذ وبيع الأصول هذا بالإضافة إلى أنه يتحقق من عدم إساءة استخدام أصول المؤسسة، وبذلك فإن المراجع الداخلي يؤدي دوراً في تدعيم هذا المبدأ.
- ولقد نصت مبادئ الحوكمة الصادرة "The Business Round Table" بأن ضرورة مراقبة وظيفة المراجعة الداخلية - كأحد أهم الوظائف التي تدخل ضمن إطار وظائف لجنة المراجعة - بما يتضمن فحص التقارير التي تحول من فريق المراجعة الداخلية، ومراقبة أداء وتعيين رئيس فريق المراجعة، كما اشترطت قواعد الحوكمة على كافة المنشآت المسجلة في بورصة نيويورك للأوراق المالية أن يكون لديها وظيفة المراجعة الداخلية، وذلك لتزويد الإدارة ولجنة المراجعة بالتقييمات المستمرة بعملية إدارة المخاطر ونظام الرقابة الداخلية (حسن، 2018م، ص204).

### **طبيعة المخاطر المالية وأنواعها:**

تتعلق المخاطر المالية أساساً بمدى قدرة المنظمة على الوفاء بتسديد ديونها في الآجال المتفق عليها ويتم تحديد ذلك من خلال تشخيص الوضعية المالية لها من خلال دراسة الميزانيات، جدول التمويل، وجدول حسابات النتائج بالاعتماد على كفاءة وخبرة موظفي البنك (بلال ومنصور، 2016 م، ص5)، كذلك هي عملية تتناول عدم اليقين الناتج من الأسواق المالية وتتضمن تقدير المخاطر المالية التي تواجه المنظمة ووضع استراتيجيات إدارة متففة مع الأوليات والسياسات الداخلية، تبقي البنوك ورغم تعدد أنواعها ذات طبيعة تجارية، فهي تسعى إلى تحقيق أعلى معدلات الربحية، الشيء الذي أرغمها على الخوض في عدة مخاطر وبدرجات متفاوتة تماشياً مع القاعدة التي تقضى بان درجة الربحية تعادل درجة المخاطرة (بلغوز وآخرون، 2013م، ص182). وقد تعددت هذه المخاطر حسب تعدد

الوظائف والخدمات التي تقدمها البنوك ولا سيما فيما يتعلق بمنح القروض وتوفير السيولة لمواجهة مختلف طلبات العملاء (عفانة، 2017م، ص155). والمخاطر تعني أن هنالك فرصة لحدوث خسارة مالية وأن مصطلح الخطر يستخدم للإشارة إلى التغيير الذي يمكن ان يحدث في العوائد المصاحبة لأصل معين (عبدالقادر وبوقفة، 2016م، ص3)، حيث عُرِّفت المخاطر المالية بأنها تلك المخاطر المتصلة بإدارة الموجودات والمطلوبات المتعلقة بالبنوك (عبدالباري، 2016م، ص 176)، وعُرِّفت على أنها الخسارة التي يمكن التعرض لها نتيجة للتغيرات غير المؤكدة (محمد، 2017م، ص147)، كما عُرِّفت بأنها مقياس نسبي لمدى التقلب في العائد الذي سيتم الحصول عليه مستقبلاً (السعيد وأميرة، 2016م، ص5)، وعُرِّفت بأنها المخاطر التي تنشأ من جانب التمويل بالمنشأة وتزداد مع زيادة الاعتماد على الديون (عبدالحميد وعبدالقادر، 2015م، ص7)، وكذلك عُرِّفت بأنها المخاطر التي ترتبط باستخدام الديون في تمويل احتياجات المنشأة وأن هذه المخاطر لها جانبين الأول يتصل بخطر العسر المالي أو التوقف عن سداد الالتزامات المالية والثاني يتصل بتقلب الأرباح المتاحة لحملة الأسهم العادية.

يستنتج الباحث من خلال عرض مفهوم المخاطر المالية الآتي:

- المخاطر المتصلة بإدارة الموجودات والمطلوبات تتطلب إشراف ورقابة مستمرين من طرف إدارة البنك وذلك وفقاً لتوجه وحركة الأسعار، السوق، العملات، والأوضاع الاقتصادية بالإضافة إلى العلاقة بالأطراف الأخرى.
- أن مفهوم الخطر يرتبط بالمستقبل وهذا المستقبل غير مؤكد.
- أن الخطر يمكن قياسه كمياً وأنه يرتبط بالحالة التي يتصف بها المتغير المالي موضع الاهتمام بخاصتين هما: أن قيمته في المستقبل غير معلومة علي وجه اليقين؛ وأن قيمته في المستقبل تتطوي على ثلاثة نواتج محتملة هي: نتيجة موجبة حينما تكون قيمته التي تحققت فعلاً أفضل من القيمة المتوقعة أو غير المرغوبة؛ ونتيجة محايدة حينما تكون قيمته الفعلية مساوية تماماً للقيمة المتوقعة أو غير المرغوبة؛ ونتيجة سالبة حينما تكون قيمته التي تحققت فعلاً أقل من القيمة المتوقعة أو غير المرغوبة.

وعليه يمكن تعريف الخطر المالي على أنه الفقد الجزئي أو الكلي للسيولة مما يؤدي للعسر المالي وعدم القدرة على سداد الالتزامات المالية مما يسبب حدوث خسارة مالية تؤثر على ثروة المساهمين بالمنشأة.

ومن الدراسات التي تناولت العلاقة بين المراجعة الداخلية والحوكمة والمخاطر المالية، تشير نتائج دراسة (البراي، 2018م) إلى وجود أثر للحوكمة على تحسين طرق إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية المصرية؛ وفي السياق نفسه أظهرت دراسة (غالي، 2013م) أن الأنشطة التي تقوم بها المراجعة الداخلية تلعب دوراً فعالاً في تحسين

حوكمة الشركات من خلال المشاركة في تقييم وتحسين فعالية نظم الرقابة الداخلية وعمليات إدارة المخاطر وفعالية منظومة الحوكمة؛ وكذلك دراسة (الأمين، 2019م) توصلت إلى أن آليات الحوكمة المصرفية ساعدت الإدارة في إعداد تقارير مالية ذات مصداقية وشفافية كاملة تتمتع بثقة المستفيدين، كما أسهمت آلية المراجعة الداخلية في تقليل المخاطر المالية من خلال تفعيل المساءلة والرقابة المالية داخل المصارف السودانية.

وخلاصة القول، علينا أن نبرهن على الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية في الحد من المخاطر المالية. ويعتقد الباحث أن هناك تأثيراً للدور الحوكمي للمراجعة الداخلية في الحد من المخاطر المالية، ومن هنا صيغت الفرضية الرئيسية الآتية:

H<sub>0</sub>: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية والحد من المخاطر المالية".

H<sub>a</sub>: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية والحد من المخاطر المالية".

وتصنف المخاطر المالية إلى الأنواع التالية:

- **مخاطر السيولة:** تنشأ نتيجة لعدم قدرة البنك على خفض التزاماته أو تمويل الزيادة في الأصول (الشمري،

2018م، ص55) الأمر الذي يؤدي الي التأثير السلبي على الربحية وخاصة عند صعوبة تحويل الأصول إلى

نقدية بسرعة وبدون خسارة لمواجهة مشكلات الإعسار في الحالات الحرجة، كما تؤثر السيولة في كل الاسواق

فهي تؤثر في القدرة على الشراء أو البيع لورقة مالية أو التزام سواء لأغراض الحماية أو التجارة أو كبديل إنهاء

وضع قائم، وقد تشير السيولة إلى اختلافات في صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن

الصعوبة التي تواجه البنك في الحصول علي النقدية بتكلفة معقولة سواء ببيع الأصول أو الحصول على قروض

جديدة، ويتعاطم خطر السيولة حينها لا يستطيع البنك توقع الطلب الجديد على القروض أو مسحوبات الودائع

ولا يستطيع الوصول إلى مصادر جديدة للنقدية، ويتم التعرف على سيولة الأصول من خلال الإشارة إلى قدرة

المالك على تحويل الاصول النقدية بأقل خسارة من حيث هبوط السعر ( فودة وسيد، 2019م، ص 52).

وتوصلت دراسة (البواردي والعليمات، 2016م) إن إدارات البنوك التجارية الكويتية تولي أغلب اهتمامها بمخاطر

السيولة أكثر من بقية المخاطر الأخرى، حيث بلغت أعلى متوسط حسابي، وقد يُفسر هذا الإجراء بأن الإدارة تنظر

الى السيولة بمثابة الأوردة المغذية لجسم البنوك دون الاهتمام الكافي بالمخاطر الأخرى؛ وقد أظهرت دراسة (عبدالقادر

وعبدالحמיד، 2020م) أن بنك السلام الجزائرية لم يقع في مخاطر السيولة المصرفية طيلة سنوات الدراسة (2015-

2018م)؛ كما توصلت دراسة (حسن، 2020م) إلى أن الالتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ساعد في الحد من المخاطر الناجمة عن خطر السيولة بالمصارف السودانية. وبناءً على ذلك تم اشتقاق الفرضية الفرعية الأولى للدراسة كالتالي:

H01: " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية والحد من خطر السيولة".

H<sub>a1</sub>: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية والحد من خطر السيولة".

- **مخاطر الائتمان:** هي نوع من أنواع المخاطر والتي تركز على ركني الخسارة والمستقبل وإن السبب الرئيسي وراء المخاطر الائتمانية هو المقترض بسبب عدم استطاعته أو عدم التزامه أو عدم قيامه برد أصل القرض وفوائده (الصائغ، 2018م، ص 127)، وبالتالي فالمخاطر الائتمانية تتمثل في الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة الزبون لسداد أصل القرض وفوائده، كما أنها تعني الفرصة أو الاحتمال التي يكون فيها المدين أو مصدر الإدارة المالية غير قادرة على سداد الفائدة أو سداد أصل القرض وفقاً للشروط والأحكام المعينة في اتفاقية الائتمان (نصر الدين وعبدالرازق، 2020م، ص 347).

توصلت دراسة (حمزة، 2021م) إلى إن الخطر الذي يصاحب عملية منح التسهيلات الائتمانية يقل بنسبة كبيرة بالنسبة لقرار الائتمان للوحدات الاقتصادية المؤسسة على التطبيق السليم لآليات الحوكمة. وبناءً على ذلك تم اشتقاق الفرضية الفرعية الثانية للدراسة كالتالي:

H02: " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية والحد من خطر الائتمان".

H<sub>a2</sub>: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية والحد من خطر الائتمان".

- **مخاطر أسعار الصرف:** هي المخاطر التي يواجهها البنك أثناء قيامه بتنفيذ عمليات تبادل النقد الأجنبي، حيث أنه قد يتعرض لخسائر كبيرة إذا لم تتم عملية التبادل بشكل سليم، ولذلك قد يتحمل البنك خسائر نتيجة تقلبات أسعار الصرف العملات، وتتمثل احتمالية الخسارة من إعادة تقييم مراكز مأخوذة بالعملة المحلية مقابل عملات أجنبية، وتعتبر مخاطر أسعار الصرف أحد أشكال المخاطر التي تتضمن مخاطر متعددة مثل مخاطر الائتمان والسيولة (Basel Committee, 2001, p 25).

وعليه تم اشتقاق الفرضية الفرعية الثالثة للدراسة في الآتية:

H03: " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية والحد من خطر سعر الصرف".

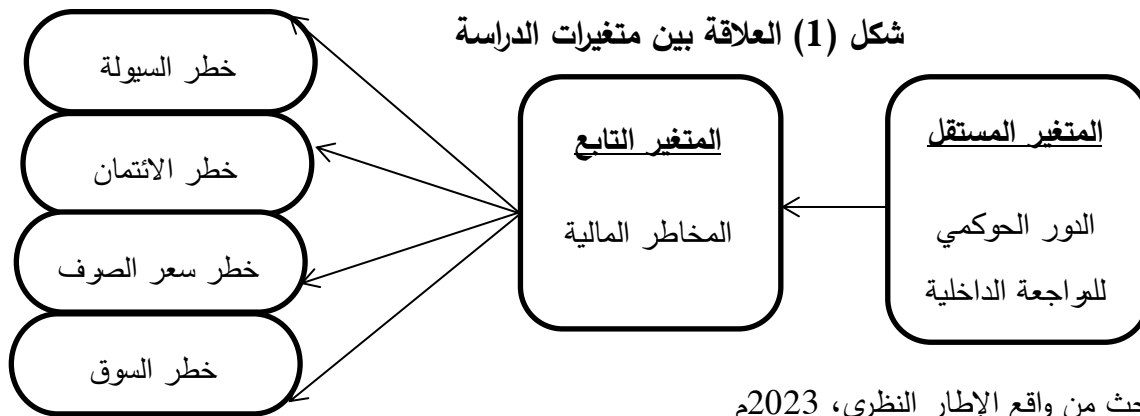
H<sub>a3</sub>: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية والحد من خطر سعر الصرف".

- **مخاطر السوق:** هي مخاطر الانحرافات السلبية لقيمة مراقبة تحركات السوق لمحفظة التداول أثناء الفترة المطلوبة لتصفية المعاملات (محمد، 2016م، ص69)، وتوجد مخاطر السوق فيما يتصل بأي فترة من الزمن ومكاسب المحفظة السوقية هي الأرباح والخسائر الناشئة عن المعاملات وأي هبوط في القيمة سوف ينتج عنه كذلك خسارة سوقية للفترة المناظرة المساوية للفرق بين قيم مراقبة تحركات السوق في البداية والنهاية (طبيب، 2015م، ص35). وعليه تم اشتقاق الفرضية الفرعية الرابعة كالتالي:

H04: " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية والحد من خطر السوق".

Ha4: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية والحد من خطر السوق".

بناءً على الإطار النظري للدراسة يمكن رسم العلاقات بين متغيرات الدراسة بالشكل رقم (1):



المصدر: إعداد الباحث من واقع الإطار النظري، 2023م

### منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، اعتمد الباحث على التحليل النظري والدراسة الميدانية، والهدف من التحليل النظري هو إعداد الإطار النظري حول كل من الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية، والمخاطر المالية والمتمثلة في ( خطر السيولة، خطر الائتمان، خطر سعر الصرف، خطر السوق). أما الدراسة الميدانية فالهدف منها إجراء اختبار فرضيات الدراسة، باستخدام الأدلة الميدانية، وهو ما يسهم في بيان شكل العلاقات بين المتغيرات التي أسفرت عنها الدراسة، ومن ثم لابد من تقديم تفسيرات مقبولة لذلك، أو ربما كانت هذه النتائج تفسر ظواهر أخرى، وحينئذ يدفع ذلك الى مزيد من البحوث في هذا المجال.

### تصميم أداة الدراسة الميدانية:

استخدم الباحث استمارة الاستقصاء كأداة رئيسية لجمع البيانات الميدانية من أفراد عينة الدراسة، حيث تضمنت المتغيرات الشخصية المتمثلة في التخصص العلمي، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي وسنوات الخبرة؛ كما تضمنت البيانات الأساسية والتي تعبر عن الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية بالمصارف والمخاطر المالية وهي خطر السيولة، خطر الائتمان، خطر سعر الصرف وخطر السوق، واشتملت هذه العناصر على (40) عبارة.

### مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع البحث من: المراجعين الداخليين، مديري الإدارات، ووظائف مصرفية (محاسبين، محللين ماليين، رؤساء الأقسام) لهم علاقة مباشرة بموضوع الدراسة (الجدول رقم 1)، حيث تمت دراسة لخمسة مصارف سودانية. فقد بلغت المصارف العاملة في السودان (37) مصرفاً حتى نهاية عام 2022م (بنك السودان المركزي، 2022م). أما عينة الدراسة فتم أخذها بأسلوب المعاينة العشوائية البسيطة من عناصر المجتمع المذكورة، حيث قام الباحث بتحديد وتوزيع عدد (110) استمارة استقصاء على المستهدفين واستجاب (103) فرداً أي ما نسبته (94%) تقريباً من المستهدفين، حيث أعادوا الاستمارات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة، أي أن هنالك (7) استمارة بنسبة (6%) لم يتم إعادتها إلى الباحث. وقد استند الباحث في اختياره لعينة الدراسة إلى ما اقترحه روسكو (Roscoe) من قواعد بالنسبة لتحديد حجم العينة، ومن هذه القواعد أن أحجام العينات أكثر من (30) وأقل من (500) ملائمة لمعظم البحوث (Sekaran and Bougie, 2010, p 295). وبالنسبة للمصارف السودانية، فجميعها مصارف إسلامية حسب القوانين السائدة من قبل البنك المركزي على الرغم من تصنيفاتها إلى تجارية أو زراعية أو عقارية.

وقد تم الاعتماد على المعاينة العشوائية لأنها مناسبة لأفراد عينة هذه الدراسة، وعناصر المجتمع متجانسة من حيث طبيعتها ونوعية الدراسة المراد إجراؤها على هذه العناصر، وأنها مستقلة عن بعضها البعض، أي إن انتقاء أي عنصر من عناصر المجتمع لا يرتبط بسحب أو عدم سحب أي عنصر آخر، ويتم انتقاء عناصر العينة من المجتمع بدون تحيز، أي إنه يتصف بالعشوائية (خالد وقيدوم، 2019م، ص 31).

ويوضح الجدول رقم (1) التكرارات والنسب المئوية للخصائص الديمغرافية لأفراد العينة.

جدول (1) التكرارات والنسب المئوية للخصائص الديموغرافية لأفراد العينة

النسبة المئوية	التكرارات	البيان	
		المتغير	فئات المتغير
37.9%	39	التخصص العلمي	محاسبة
19.5%	20		إدارة أعمال
15.5%	16		اقتصاد
5.8%	6		نظم معلومات محاسبية
15.5%	16		دراسات مالية ومصرفية
5.8%	6		أخري
<b>100%</b>	<b>103</b>		<b>الإجمالي</b>
43.7%	45	المؤهل العلمي	بكالوريوس
19.4%	20		دبلوم عالي
31.1%	32		ماجستير
5.8%	6		دكتوراة
<b>100%</b>	<b>103</b>		<b>الإجمالي</b>
24.3%	25	المسمى الوظيفي	مراجع داخلي
23.3%	24		مدير إدارة
52.4%	45		موظف مصرفي ( محاسبين، محللين ماليين، رؤساء الأقسام) حسب ما ورد
<b>100%</b>	<b>103</b>		<b>الإجمالي</b>
22.3%	23		سنوات الخبرة
24.3%	25	5 - 10 سنة	
15.5%	16	11 - 15 سنة	
14.6%	15	16 - 20 سنة	
23.3%	24	21 - سنة فأكثر	
<b>100%</b>	<b>103</b>	<b>الإجمالي</b>	

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2023م.

يتبين للباحث من الجدول رقم (1) توزيع أفراد العينة بين تخصصات مختلفة، حيث إن غالبية أفراد العينة تخصصهم محاسبة (39) فرداً، يليهم في الترتيب الذين تخصصهم إدارة الأعمال (20) فرداً، ثم الذين تخصصهم اقتصاد (16) فرداً، كذلك الذين تخصصهم الدراسات المالية والمصرفية (16) فرداً، ونظم معلومات محاسبية (6) أفراد، بالإضافة إلى تخصصات أخرى (6) أفراد، ونفس الحال بالنسبة للمؤهل العلمي، حيث استحوذ الذين يحملون البكالوريوس (45) فرداً، والدراسات فوق الجامعية (58) فرداً، وبالنسبة للمسمى الوظيفي بلغ عدد المراجعين الداخليين المشاركين في تعبئة الاستبانة (25) مراجعاً، ومديري الإدارة (24) مديراً، بالإضافة إلى وظائف أخرى (54) موظفاً تمثلت في محاسبين، محللين ماليين ومديري الأقسام، كذلك فإن (77.7%) من أفراد العينة خبرتهم تفوق (5) سنوات؛ وهذه التوزيعات الديمغرافية المختلفة سوف تعطي موضوع الدراسة مصداقية قوية في البيانات المجمعة وفي النتائج.

### الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS) Statistical Package for Social Sciences الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية، فقد استخدم الباحث الوسط الحسابي والانحراف المعياري للتحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة، وتم استخدام ألفا كرونباخ لحساب معامل الثبات لقياس درجة الاعتمادية لأداة الدراسة، وتحليل المسار باستخدام برنامج (AMOS) لمعرفة أثر المتغير المستقل على المتغيرات التابعة.

### قياس الاعتمادية لأداة الدراسة:

جدول (2) درجة الاعتمادية لأداة الدراسة

الصدق	معامل ألفا كرونباخ	عدد العبارات	المتغيرات
92.2 %	84.9 %	8	الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية
96.9 %	93.9 %	32	المخاطر المالية
94.6 %	90.4 %	40	الاستبانة كاملة

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2023م.

يوضح الجدول رقم (2) نتائج تحليل معامل ألفا كرونباخ لمتغيرات الدراسة، حيث يتضح أن معامل ألفا والصدق لجميع المتغيرات زاد عن (90%)، مما يدل على الاتساق القوي بين إجابات المبحوثين، ومن ثم تمتع المقاييس المستخدمة بالمصداقية، وبالتالي يمكن الاعتماد على البيانات المجمعة في تحليل واختبار الفرضيات:

### التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

قام الباحث لغيات الإحصاءات الوصفية باستخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المتغير المستقل (الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية)، والمتغير التابع (المخاطر المالية، التي تعبر عنها بخطر السيولة، خطر الائتمان، خطر السوق، خطر سعر الصرف). كذلك تم تحويل الفئات الاسمية لمقياس الخماسي ليكارت (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) إلى فئات رقمية (1,2,3,4,5) على التوالي، ومن ثم إدخالها في البرنامج الإحصائي الموضحة في التالية:

- تحليل ومناقشة عبارات المتغير المستقل: الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية.

### جدول (3) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات المحور الأول (الحوكمي للمراجعة الداخلية)

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن أقرب إلى	
			الوزن	التفسير
التخطيط السليم لعملية المراجعة الداخلية.	4.49	0.530	5	أوافق بشدة
تقييم نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها.	4.19	0.743	4	أوافق
تسهيل تدفق المعلومات إلى لجنة المراجعة.	4.12	0.830	4	أوافق
تقييم الاستراتيجيات التي صاغتها الإدارة العليا.	4.00	0.768	4	أوافق
التقيد بالمعايير المحاسبية والسياسات المالية المرسومة.	4.22	0.797	5	أوافق بشدة
المساعدة في تحقيق الأهداف الموضوعية.	4.16	0.695	4	أوافق
حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح.	4.29	0.652	5	أوافق بشدة
توافق النظم الداخلية مع المتطلبات القانونية والتشريعية.	4.19	0.707	4	أوافق
<b>لجميع العبارات</b>	<b>4.21</b>	<b>0.503</b>	<b>5</b>	<b>أوافق بشدة</b>

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2023م.

يتبين للباحث من الجدول رقم (3) أن قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة للمتغير المستقل (الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية) بلغت (4.21)، وهذه القيمة تقع بين (4.20 - 5) في الفئة الخامسة من فئات المقياس

الخماسي ليكارت، وهي الفئة التي تشير إلى خيار (أوافق بشدة)، وهذا يدل على أن غالبية من المبحوثين يوافقون بشدة على ما جاء بعبارات الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية. كما بلغت قيمة الانحراف المعياري (0.503)، وهذه القيمة تشير إلى التجانس الكبير في إجابات المبحوثين على هذه العبارات، أي أنهم متفقون بدرجة كبيرة جداً عليها.

- تحليل ومناقشة عبارات المتغير التابع: المخاطر المالية.

#### جدول (4) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات المحور الثاني (الحد من المخاطر المالية)

البعد الأول: الحد من خطر السيولة				
العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن أقرب إلى	
			الوزن	التفسير
إدارة الأصول والخصوم بفعالية.	4.11	0.723	4	أوافق
الموازنة بين السيولة والربحية	3.94	0.704	4	أوافق
منح أولوية لموقف السيولة عند توظيف الأموال.	4.06	0.749	4	أوافق
تجنب الحالات الطارئة التي يفتقر فيها الحاجة للسيولة.	3.94	0.762	4	أوافق
المساهمة في تجنب المخاطر الاستراتيجية.	4.01	0.764	4	أوافق
زيادة فرص الاستثمار.	4.07	0.824	4	أوافق
القدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات في الوقت المحدد.	4.07	0.764	4	أوافق
تحسين القدرة على التنبؤ بالأحداث الاقتصادية المستقبلية.	4.05	0.788	4	أوافق
<b>لجميع العبارات</b>	<b>4.03</b>	<b>0.507</b>	<b>4</b>	<b>أوافق</b>
البعد الثاني: الحد من خطر الائتمان				
العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن أقرب إلى	
			الوزن	التفسير
المساهمة في توفير سياسة ائتمانية رشيدة.	4.38	0.563	5	أوافق بشدة
زيادة تنوع المحفظة الاستثمارية.	4.08	0.655	4	أوافق
التصنيف الجيد للمقترضين.	4.20	0.677	5	أوافق بشدة

أوافق	4	0.723	4.08	تجنب مخاطر التسوية مع العملاء المتعسرين.
أوافق	4	0.656	4.10	ترشيد القرارات الاستراتيجية المتعلقة بمنح الائتمان.
أوافق	4	0.714	4.01	تعظيم القيمة السوقية للمساهمين في القطاع المصرفي.
أوافق	4	0.745	3.99	زيادة كفاءة سياسة التسعير بالمصرف.
أوافق	4	0.695	4.11	المساهمة في تنمية الاقتصاد في البيئة المحيطة بشكل عام.
أوافق	4	0.461	4.12	لجميع العبارات
<b>البعد الثالث: الحد من خطر سعر الصرف</b>				
الوزن أقرب إلى		الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارات
التفسير	الوزن			
أوافق بشدة	5	0.642	4.26	تأمين لعمليات تبادل النقد الأجنبي.
أوافق	4	0.714	4.07	عدالة إعادة التقييم المأخوذة بالعملة المحلية مقابل العملة الأجنبية.
أوافق	4	0.647	4.13	الحد من تذبذب النتائج المالية والاقتصادية.
أوافق	4	0.730	4.04	المساهمة في جودة القرارات الاقتصادية ذات البعد الاستراتيجي.
أوافق	4	0.847	3.97	اندماج الاقتصاديات الناشئة في الاقتصاد العالمي.
أوافق	4	0.767	4.02	تحسن القدرة التنافسية الخاصة بالأسعار.
أوافق	4	0.778	4.14	الحد من ارتفاع معدل التضخم.
أوافق	4	0.734	4.14	الحد من تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية.
أوافق	4	0.506	4.10	لجميع العبارات
<b>البعد الرابع: الحد من خطر السوق</b>				
الوزن أقرب إلى		الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارات
التفسير	الوزن			
أوافق بشدة	5	0.594	4.26	المساهمة في تنوع الاستثمار الآمن في الأسواق المالية.
أوافق	4	0.624	4.08	الحد من تقلبات أسعار الأوراق المالية.
أوافق	4	0.706	3.96	تجنب التعرض للأزمات الاقتصادية.
أوافق	4	0.783	3.98	التنافس النزيه بين المستثمرين.
أوافق	4	0.607	4.09	تأمين أنشطة التداول في السوق المالي.
أوافق	4	0.715	4.06	القدرة على الاستمرار في بيئة الأعمال الحديثة.

تحسين جودة القرارات الاستراتيجية.	4.09	0.694	4	أوافق
الحد من المخاطر الناتجة عن التحركات العكسية بالسوق المالي.	3.98	0.689	4	أوافق
لجميع العبارات	4.06	0.448	4	أوافق

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2023م.

يتبين للباحث من الجدول رقم (4) أن قيم الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة للمتغير التابع (المخاطر المالية) معبر عنها بخطر السيولة وخطر الائتمان وخطر سعر الصرف وخطر السوق بلغت (4.03)، (4.12)، (4.10)، (4.06) على التوالي، وهذه القيم تقع بين (3.40 - 4.19) في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي ليكارت، وهي الفئة التي تشير إلى خيار (أوافق) ، وهذا يدل على أن غالبية من المبحوثين يوافقون على ما جاء بعبارات المخاطر المالية في أبعادها الأربعة. كما تراوحت قيم الانحراف المعياري على جميع أبعاد المتغير التابع بين (0.448 - 0.507) ، وهذه القيم تشير إلى التجانس الكبير في إجابات المبحوثين على هذه الفقرات، أي أنهم متفقون بدرجة كبيرة جداً عليها.

### اختبار فرضيات الدراسة:

لاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام اختبار تحليل المسار عن طريق برنامج التحليل الإحصائي (AMOS) وهو أحد أساليب نمذجة المعادلة البنائية، لمعرفة التغير المتوقع في المتغيرات التابعة بسبب التغير الحاصل في وحدة واحدة من المتغير المستقل.

نصت الفرضية الرئيسية للدراسة على:

H<sub>0</sub>: " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية والحد من المخاطر المالية " .

H<sub>a</sub>: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية والحد من المخاطر المالية " .

وتتفرع منها:

H<sub>01</sub>: " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية والحد من خطر السيولة " .

H<sub>a1</sub>: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية والحد من خطر السيولة " .

H<sub>02</sub>: " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية والحد من خطر الائتمان " .

H<sub>a2</sub>: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية والحد من خطر الائتمان " .

H<sub>03</sub>: " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية والحد من خطر سعر الصرف " .

H<sub>a3</sub>: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية والحد من خطر سعر الصرف " .

H<sub>04</sub>: " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية والحد من خطر السوق " .

H<sub>a4</sub>: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية والحد من خطر السوق " .

يوضح الجدول رقم (5) نتائج قيم تحليل المسار بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية بصفة المتغير المستقل

وخطر السيولة وخطر الائتمان وخطر سعر الصرف وخطر السوق بصفة متغيرات تابعة.

جدول (5) قيم تحليل المسار لتحديد العلاقة بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية وأبعاد المخاطر المالية

الاستنتاج	قيمة المعنوي	قيمة - ت.	الخطأ المعياري	درجة التأثير	المتغير المستقل	المتغيرات التابعة
قبول	***	12.516	0.053	0.667	الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية	خطر السيولة
قبول	***	9.729	0.053	0.518	الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية	خطر الائتمان
قبول	***	9.790	0.058	0.571	الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية	خطر سعر الصرف
قبول	***	10.691	0.050	0.536	الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية	خطر السوق

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (AMOS)، 2023م.

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي من خلال الجدول رقم (5) وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لمتغير الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية وخطر السيولة، حيث بلغت قيمة درجة التأثير (0.667) وهذا يعني أن الزيادة والاهتمام في الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية بدرجة واحدة يؤدي الى زيادة الحد من خطر السيولة ب(0.053). وتؤكد معنوية هذا التأثير قيمة المعنوية والتي بلغت (\*\*\*) وهي دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.05). ومن هنا يتم رفض الفرضية الصفرية (H<sub>01</sub>) وقبول الفرضية البديلة (H<sub>a1</sub>).

كما أظهرت نتائج التحليل الإحصائي من خلال الجدول رقم (5) وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لمتغير الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية وخطر الائتمان حيث بلغت قيمة درجة التأثير (0.518) وهذا يعني أن الزيادة والاهتمام في الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية بدرجة واحدة يؤدي الى زيادة الحد من خطر الائتمان ب(0.053). وتؤكد معنوية هذا التأثير قيمة المعنوية والتي بلغت (\*\*\*) وهي دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.05). ومن هنا يتم رفض الفرضية الصفرية (H<sub>02</sub>) وقبول الفرضية البديلة (H<sub>a2</sub>).

كذلك أظهرت نتائج التحليل الإحصائي من خلال الجدول رقم (5) وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لمتغير الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية وخطر سعر الصرف حيث بلغت قيمة درجة التأثير (0.571) وهذا يعنى أن الزيادة والاهتمام في الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية بدرجة واحدة يؤدي الى زيادة في الحد من خطر سعر الصرف بـ(0.058). وتؤكد معنوية هذا التأثير قيمة المعنوية والتي بلغت (\*\*\*) وهي دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.05). ومن هنا يتم رفض الفرضية الصفرية ( $H_{03}$ ) وقبول الفرضية البديلة ( $H_{a3}$ ).

كما أظهرت نتائج التحليل الإحصائي من خلال الجدول رقم (5) وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لمتغير الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية وخطر السوق حيث بلغت قيمة درجة التأثير (0.536) وهذا يعنى أن الزيادة والاهتمام في الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية بدرجة واحدة يؤدي الى زيادة الحد من خطر السوق بـ(0.050). وتؤكد معنوية هذا التأثير قيمة المعنوية والتي بلغت (\*\*\*) وهي دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.05). ومن هنا يتم رفض الفرضية الصفرية ( $H_{04}$ ) وقبول الفرضية البديلة ( $H_{a4}$ ).

مما تقدم يصل الباحث إلى رفض الفرضية الرئيسية الصفرية ( $H_0$ ) وقبول الفرضية الرئيسية البديلة ( $H_a$ ) والتي تنص على: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية والحد من المخاطر المالية ".

### خلاصة نتائج الدراسة الميدانية:

توصلت الدراسة الي النتائج التالية:

- هنالك تأثير مباشر للدور الحوكمي للمراجعة الداخلية في الحد من المخاطر المالية.
- وُجد أن هنالك علاقة ارتباط طردي قوي بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية والحد من خطر السيولة.
- وُجد أن هنالك علاقة ارتباط طردي قوي بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية والحد من خطر الائتمان.
- وُجد أن هنالك علاقة ارتباط طردي قوي بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية والحد من خطر سعر الصرف.
- وُجد أن هنالك علاقة ارتباط طردي قوي بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية والحد من خطر السوق.

### مناقشة نتائج الدراسة الميدانية:

يلاحظ أن نتائج الدراسة تشير إلى قبول جميع فرضيات الدراسة، ويمكن تلخيص النتائج في أن الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية لها تأثير مباشر في الحد من المخاطر المالية بالمصارف، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (غالي، 2013م) التي توصلت إلى أن الأنشطة التي تقوم بها المراجعة الداخلية تلعب دوراً فعالاً في تحسين حوكمة الشركات

من خلال المشاركة في تقييم وتحسين فعالية نظم الرقابة الداخلية وعمليات إدارة المخاطر وفعالية منظومة الحوكمة. واتفقت أيضاً مع دراسة (البراي، 2018م) التي توصلت إلى وجود أثر للحوكمة على تحسين طرق إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية المصرية. كذلك مع دراسة (الأمين، 2019م) التي توصلت إلى أن آلية المراجعة الداخلية أسهمت في تقليل المخاطر المالية من خلال تفعيل المساءلة والرقابة المالية داخل المصارف السودانية. كما اتفقت مع دراسة (حسن، 2020م) التي توصلت إلى أن الالتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ساعد في الحد من المخاطر الناجمة عن خطر السيولة. كذلك مع دراسة (حمزة، 2021م) التي توصلت إلى أن الخطر الذي يصاحب عملية منح التسهيلات الائتمانية يقل بنسبة كبيرة بالنسبة لقرار الائتمان للوحدات الاقتصادية المؤسسة على التطبيق السليم لآليات الحوكمة.

### توصيات الدراسة:

وفقاً لنتائج الدراسة يقدم الباحث التوصيات الآتية:

- تشكيل اللجان وإصدار المنشورات من قبل البنك المركزي السوداني لتنظيم ومتابعة مدى تطبيق نظام الحوكمة وآلياتها داخل المصارف.
- نشر ثقافة نظام الحوكمة داخل القطاع المصرفي السوداني لما لها من أثر بالغ في تحقيق الرقابة الفعالة داخل المصارف.
- تعميق دور المراجعة الداخلية - كأحد آليات الحوكمة الرئيسية - في تقييم فعالية إدارة المخاطر المالية بالمصارف.
- العمل على توسيع الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية داخل المصارف للرقابة على كافة السياسات المتبعة والإجراءات المطبقة لها سواء كانت السياسات المالية أو الإدارية.
- العمل على مواكبة المعايير والتطورات الحديثة في بيئة المصارف للمساهمة في المزيد من الحد من المخاطر المالية.
- إجراء دراسات ميدانية أخرى حول الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية للحد من المخاطر المالية في القطاعات الاقتصادية الأخرى في السودان (الصناعي، الزراعي، التجاري، الخدمات المالية).

## المراجع:

- أحمد، زهير أحمد علي، صيغ التمويل الإسلامي ودورها في تقليل المخاطر المالية في المصارف السودانية المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، (رسالة دكتوراه غير منشورة في المحاسبة والتمويل)، السودان، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، (2016م).
- الأمين، الشريف الحسين عوض، الآليات المحاسبية للحوكمة المصرفية ودورها في إدارة المخاطر وتحسين الأداء المالي، (رسالة دكتوراه غير منشورة في المحاسبة والتمويل)، السودان، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، (2019م).
- البراوي، محمد إبراهيم محمد، إطار مقترح لتقييم أثر آليات الحوكمة على إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية، (رسالة دكتوراه غير منشورة في إدارة الأعمال)، مصر، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، (2018م).
- البواردي، عبد الرحمن؛ العليمات، نوفان، (2016م)، " دور الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر المالية المرتبطة بسياسة تنوع الاستثمار"، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، جامعة آل البيت- الأردن، المجلد 22، العدد(2)، ص ص 139 - 172.
- السعيد، درويش؛ اميرة، فتحة، (2016م). إدارة المخاطر المالية كألية لتحقيق أهداف المؤسسة وحمايتها من الفشل المالي. الملتقى الوطني الثالث حول إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية بين المقاربات النظرية والممارسات العلمية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشاذلي بن جديد- الطارف، الجزائر.
- الشمري، صادق راشد، (2018م)، استراتيجية إدارة المخاطر، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- الصانع، نبيل ذنون، (2018م)، الائتمان المصرفي، بيروت: دار الكتب العلمية.
- بركاني، سمية، إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها على منح القروض في البنوك التجارية الجزائرية، (رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة)، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة أم البواقي، (2015م).
- بلال، رحالية؛ منصور، بن عمارة، (2016م). إدارة المخاطر كألية لإدارة التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية. المؤتمر العلمي الاول حول التحوط وإدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامي. مركز سنابل للبحث وتطوير الموارد البشرية بالتعاون العلمي مع مركز بيان للهندسة المالية الإسلامية السوداني.
- بلعوز، بن علي؛ قندور، عبد الكريم؛ حبار، عبد الرزاق، (2013م)، إدارة المخاطر (المشتقات المالية- الهندسة المالية)، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- بهلول، نور الدين؛ كلاش، مريم، (2022م)، " دراسة استطلاعية حول واقع وأفاق ادارة المخاطر المالية بالمؤسسات الاقتصادية - دراسة ميدانية بالمنطقة الصناعية لولاية سوق أهراس"، مجلة المالية والاسواق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم - الجزائر، المجلد9، العدد (1)، ص ص 626- 642.
- حسن، ضياء الحق عبد الرحمن، دور معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في الحد من المخاطر المالية وترشيد القرارات الاستراتيجية، (رسالة دكتوراه غير منشورة في المحاسبة)، السودان، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، (2020م).

- حسن، يوسف صلاح عبد الله، (2018م)، " دور المراجعة الداخلية في تحسين أداء حوكمة الشركات بالتطبيق على قطاع المصارف"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية - مصر، المجلد 2، العدد (1)، ص 204.
- حمزة، الحسين العباس الحسين، دور حوكمة الشركات في الحد من مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي، (رسالة دكتوراه غير منشورة في المحاسبة والتمويل)، السودان، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، (2021م).
- خالد، فارس؛ قيوم، أحمد، (2019م)، " شروط ومعايير اختيار وتحديد حجم العينات الإحصائية: دراسة تحليلية تقويمية لمذكرات تخرج ماستر بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة مستغانم"، دراسات نفسية وتربوية، المجلد 12، العدد (1)، ص 31.
- سعيد، مصطفى محمد، (2013م)، " إطار مقترح لضبط مخاطر المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس - مصر، المجلد 17، العدد (4)، ص 133.
- طبيب، سارة، (2015م)، " أساليب تعامل المؤسسات الصناعية الجزائرية مع مخاطر السوق - دراسة حالة مؤسستي Anissaliat & Royle Mondiale نموذجاً"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة - الجزائر، المجلد 9، العدد (14)، ص 35.
- عبد الباري، احمد عابد محمد، (2016م)، " تحليل العلاقة بين فاعلية إدارة المخاطر الائتمانية وحجم المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك الخاصة"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، الإسماعيلية - مصر، المجلد 7، العدد (3)، ص 176.
- عبد الحميد، بوخاري؛ عبد القادر، قطيب، (2015م). أساليب إدارة المخاطر كأداة للتقليل من المخاطر المالية. الملتقى الوطني الثاني حول الأساليب الحديثة لقياس وإدارة المخاطر المصرفية - الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية.
- عبد القادر، صالح؛ بوقفة، نفيسة، (2016م). إدارة مخاطر السيولة وفق المعايير الاحترازية لبازل ودورها في تعزيز السلامة المالية للبنوك. الملتقى الوطني الثالث حول إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية بين المقاربات النظرية والممارسات العلمية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف، الجزائر.
- عبد القادر، لباز؛ عبد الحميد، بوخاري، (2020م)، " تقييم مخاطر السيولة المصرفية في البنوك التجارية الجزائرية باستعمال مؤشرات التحليل المالي - دراسة حالة بنك السلام الجزائري 2015 - 2018م"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، الجلفة: جامعة زيان عاشور - الجزائر، المجلد 9، العدد (1)، ص ص 223 - 239.
- عفانة، محمد كمال كامل، (2017م)، إدارة الائتمان المصرفي، عمان: دار النيازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- غالي، أشرف أحمد محمد، (2013م). الانعكاسات الحوكمية لدور المراجعة الداخلية كاستراتيجية لتعزيز أداء إدارة المخاطر بالمنشآت الصناعية. المؤتمر الدولي الأول في المحاسبة والمراجعة بعنوان: تفعيل آليات المحاسبة والمراجعة لمكافحة الفساد المالي والإداري. اتحاد الجامعات العربية، جامعة بني سويف - مصر.

- فوده، شوقي السيد؛ سيد، عبد الفتاح سيد، (2019م)، "الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الائتمان المصرفي طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) - دراسة ميدانية"، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ - ليبيا، العدد (6)، ص52.
- محمد، أحمد جلال، (2016م)، إدارة الازمات المالية، عمان: دار خالد اللحياي للنشر والتوزيع.
- محمد، عامر بشير محمود؛ أحمد، عبد العزيز محمد طاهر؛ علي، علاء الدين أحمد محمد؛ الشيخ، أسهان أحمد حسن، (2021م)، "مدى إسهام الأدوات المالية المشتقة في إدارة مخاطر الأسواق المالية بالتطبيق على سوق الخرطوم للأوراق المالية"، المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مركز السنبلة للبحوث والدراسات- عمان، العدد(9)، ص1.
- محمد، محمد عبد الله شاهين، (2017م)، تحليل وتقييم محافظ الأوراق المالية، القاهرة: دار حميثرا للنشر والترجمة.
- مقلد، محمد محسن عوض، (2019م)، " دور المراجع الداخلي لتفعيل مبادئ حوكمة الشركات والآثار الإيجابية المنعكسة على أداء الشركات"، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بور سعيد - مصر، المجلد 20، العدد (1)، ص ص 37،38.
- نصر الدين، قارة عشيرة؛ عبد الرزاق، حبار، (2020م)، " إدارة مخاطر الائتمان باستخدام: الحوكمة، معيار كفاية راس المال، التوريق، والمشتقات الائتمانية"، مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي - الجزائر، المجلد6، العدد(2)، ص 347.
- Adamu, Garba Zango; Hasnah, Kamardin; Rokiah, Ishak, (2016). "Audit Quality, Board Gender and Financial Risk Disclosure", *International Journal of Economics and Financial Issues*, Vol. 6, No(4), pp. 55-61.
- Anson, Sorin Gabriel, (2016). "Risk Management wish Financial Derivatives: Empirical Exidcence from Romanian Non- Financial Firms", *Annals of the University of Oralca, Economic Science*, Vol. 25, No(2), pp.336-342.
- Basel Committee on Banking Supervision, (2001). " Principles for the Management and Supervision of Interest Rate Risk" , p. 25 .
- Ekinci, Aykut, (2017). " Rethinking Credit Risk under the Mali Vestment Concept: The case of Germany, spain and Italy", *European Financial & Accounting* , No(1), pp.39-63.
- Grazia, Dicuonzo; Antonio, Fusco; Vittorio, Dell Atti, ( 2017). "Financial Risk Disclosure Evidence from Albanian and Italian Companies", *EBEEC Conference Proceeding, the Economies of Balkan and Eastern Europe Countries in the Changed World, KNE Social Sciences*, Vol.20, pp. 182-196.
- Haitham, M., Almubaideen; Abdul Hakim, Mustafa Joudeh,(2019). " The Effect of Applying Hedge Accounting in Reducing Future Financial Risks in Jordanian Commercial Banks", *Journal of Modern Applied Science*, Vol.13, No(3), pp. 1852-1913.



- Linet, Thisika, M.; Willy, Muturi, (2017). "Effect of Credit Risk Management on Loan Performance in Kenyan Commercial banks", *International Journal of Economics Commerce & Management*, Vol.7, No(9), pp.466-489.
- Sekaran, U.; Bougie, R., (2010). *Research Methods for Business – A skill Building Approach*, New York: John Wiley and Sons, p. 295.
- Taiwo, JN.; Ucheaga, EG.; Achugamonu, BU., (2017). " Credit Risk Management: Implications on Bank Pweformance and Lending Growth" , *Saudi Journal of Business and Management Studies*, Vol. 2, No(5), pp. 584- 590.